

أولاً: خلاصة ونتائج أهداف المباحث والفصول: استهدف هذا البحث وضع إطار مقتراح لتكامل بين أسلوب السعر المحايد وبرنامج الاتفاق المسبق للسعر لزيادة فعالية التحاسب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الباحثة بقسم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي: المبحث الأول: تتناول هذا المبحث الاطار العام لمبدأ السعر المحايد وكذا التأصيل التاريخي للسعير التحويلي وأنواع التسعير التحويلي وعرضت الباحثة الجهود الدولية لتطوير أساليب التسعير التحويلي. وقد خلصت الباحثة من هذا المبحث أن أساليب التسعير التحويلي اهم وسيلة من وسائل التهرب الضريبي وأن السعر. أما المبحث الثاني: تتناول هذا المبحث مبدأ السعر المحايد من حيث النشأة والتطور التاريخي والمداخل والطرق المرتبطة بهذا المبدأ وقامت الباحثة بعرض تجارب الدول في تطبيق السعر المحايد ودور المنظمات في تحسين أداء ذلك المبدأ. وقد خلصت الباحثة من هذا المبحث إلى أنه لابد من توافر أسلوب موحد ومحدد من أساليب السعر المحايد والذي سوف يتم تطبيقه في الصناعات المتشابهة والذي سوف يقوم بدوره في تحسين أداء هذا المبدأ. واستهدف الفصل الثاني التعرف على ماهية برنامج الاتفاق المسبق للسعر ودور المنظمات في تطبيق هذا البرنامج وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول: يتناول الاطار الفكري لبرنامج الاتفاق المسبق للسعر وخطوات تفديه وأنواعه والمزايا المترتبة على استخدام هذا البرنامج وإحصائيات بعده الدول التي استخدمت البرنامج وأنواع الاتفاقيات المنعقدة بالفعل منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧ . وقد خلصت الباحثة من هذا المبحث أن استخدام برنامج الاتفاق المسبق للسعر أدى إلى توافر هيكل معلوماتي عن الشركات وزاد من الشفافية لهذه البيانات. أما المبحث الثاني: تتناول هذا المبحث جهود المنظمات في ترسير استخدام برنامج الاتفاق المسبق للسعر ممثلة في منظمة OECD وفديو PATA . وقد خلصت الباحثة من هذا المبحث أن استخدام كل من مبدأ .EU والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي السعر المحايد وبرنامج الاتفاقي المسبق للسعر لزيادة فعالية التحاسب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات. استهدف الفصل الثالث إجراء دراسة تطبيقية بهدف قياس مدى فاعلية الاطار المقتراح لتكامل بين مبدأ السعر المحايد وبرنامج الاتفاقي المسبق للسعر لزيادة فعالية التحاسب الضريبي من خلال اختيار عينة مكونة من ١٠ شركات متعددة جنسيات من اصل شركة ٤ " شركة متعددة الجنسيات العاملة في مصر، وقد توصلت الباحثة إلى صحة الفرض الأول للبحث والذي ينص على " يوجد علاقة ذات علقة إحصائية بين استخدام التسعير التحويلي والتهرب الضريبي داخل الشركات متعددة الجنسيات" وكذلك ثبتوت صحة الفرض الثاني الذي ينص على " تختلف الحصيلة الضريبية باختلاف طريقة تحديد السعر المحايد من قبل الشركات متعددة الجنسيات للأغراض الضريبية" ، وثبتت صحة الفرض لثالث الذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبرام الاتفاقي المسبق للسعر والحد من الازدواج الضريبي". وثبتت صحة الفرض الرابع الذي ينص على " يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام مبدأ السعر المحايد واتفاقية السعر المسبق وبين زيادة الحصيلة الضريبية